المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

حسام مطر

الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020

أمّة منقسمة ونظام مأزوم

الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020
أمّة منقسمة ونظام مأزوم

أوراق بحثية: الاحتجاجات في الولايات المتحدة الأميركية 2020، أمّة منقسمة ونظام مأزوم

إعداد: د. حسام مطر

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: آب 2020 الموافق ذو الحجة 1441

العدد: الثالث والأربعون

حقوق الطبع محفوظ للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخًا أو تسجيلًا أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

http//www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدمة:.....5

أولًا: موجز للوقائع 6

ثانيًا: من تاريخ انتفاضات السود واستخدام القوة العسكرية.....9

ثالثًا: عوامل ساهمت في تغذية الاحتجاجات 13

رابعًا: استجابة ترامب 15

خامسًا: التداعيات 17

خلاصة: 22

مقدمة:

في وقت كانت تتخبط فيه الولايات المتحدة وإدارة ترامب تحديدًا في التعامل مع جائحة كورونا وتداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية حصلت حادثة مقتل الأميركي الأسود جورج فلويد على يد الشرطة في مدينة مينيابوليس (430.000 نسمة أقل من 20٪ منهم من السود) في 25 أيار 2020. وقد سبقت حادثة فلويد جملة حوادث قتل للسود منها مقتل بريونا تيلور في منزلها على يد الشرطة، وإطلاق النار على سيان ريد في إنديانا وطوني ماكداد في فلوريدا ومقتل أحمد أربيري على يد رجل أبيض وابنه. هذه الظروف مجتمعة شكّلت حافزًا لانتفاض ملايين الأميركيين في وجه وحشية الشرطة والعنصرية والإخفاقات الجارفة للإمبريالية. على أن حادثة فلويد ليست استثناء في التجربة الأميركية بل ربما جرت في سياق استثنائي وهو ما منحها أبعادًا مستجدة.

منذ العام 1960 شهدت الولايات المتحدة حوالي 45 موجة احتجاجات واضطرابات مرتبطة بحوادث عرقية ضد السود. غير أن الاحتجاجات الحالية لها سياق مركّب من أزمة الإمبراطورية الأميركية حول العالم والنقاش المستعر في السنوات الأخيرة حول دور أميركا في العالم، ومن وجود ترامب في البيت الأبيض وسياساته القائمة على تعزيز الاستقطاب العرقي والإيديولوجي داخل الولايات المتحدة، ومن تداعيات جائحة كورونا غير المسبوقة منذ مئة عام تقريبًا، ومن اقتراب لحظة الانتخابات الرئاسية الأميركية.

يمثل السود تقريبًا 13.4٪ من مجمل سكان الولايات المتحدة فيما يمثّل البيض من غير اللاتينيين والأصول الإسبانية 60٪ من السكان، أما اللاتينيون وذوو الأصول الإسبانية فيمثلون 18.3٪ ويمثل ذوو الأصول الأسيوية 5.9٪[1]. ويتركّز السكان السود في الولايات الجنوبية التي تضم 57٪ من مجمل السود في الولايات المتحدة.

تمر الهوية الأميركية في لحظة اختبار حادة ومتصاعدة منذ ما بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، ومع اتجاه المجتمع الأميركي لمزيد من التنوع العرقي من ناحية زيادة نسب السكان من غير البيض. وللهوية الأميركية أبعاد أربعة بحسب صموئيل هنتنغتون، الجنس والعرق والثقافة (الدين واللغة) والإيديولوجيا، وفي كل فترة يهيمن واحد من هذه الأبعاد على البقية.

[1] لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الرابط الآتي:
https://www.census.gov/quickfacts/fact/table/US/IPE120218

فبعد أن سادت الثقافة الإنكليزية البروتستانتينية لثلاثة قرون بدأت تتعرض لتحديات هويات الهجرة والتعددية الثقافية والهويات العرقية والجنسية وصعود الهويات العالمية لدى النخبة. وقد تنبّه هنتنغتون منذ العام 2004 إلى أن واحدًا من التحديات التي تواجه الهوية الأميركية هو صعود أميركا البيضاء كرد فعل وإعادة إحياء مفاهيم العنصرية والإثنية للهوية الأميركية بوجه الجماعات الأخرى[2]. ومؤخرًا أفاد استطلاع لقناة سي إن إن بأن 88٪ من البيض يرون أن العنصرية اليوم هي مشكلة في المجتمع الأميركي مقابل 97٪ من السود[3].

تباينت التقديرات بخصوص الاحتجاجات بين من وصفها بأنها أزمة بيروقراطية مرتبطة بإصلاح نظام الشرطة وبين من رأى فيها دليلًا على أزمة مجتمعية عميقة، وبين من وجدها أزمة في النظام ككل.

في هذا التقدير نتقصّى الاحتجاجات الأخيرة في الولايات المتحدة وما هي السياقات والعوامل التي ساهمت في تأجيجها؟ ثم كيف تعامل ترامب وأدار الأزمة وبأية خلفيات وأجندة؟ ونستكشف أخيرًا التداعيات الواقعة والمحتملة لما جرى.

أولًا: موجز للوقائع

بدأت المظاهرات الاحتجاجية عفويًا في مدينة مينيابوليس بمجرد انتشار الفيديو الخاص بعملية قتل فلويد عن طريق فتاة مراهقة بثته على الإنترنت. أشعل الغاضبون النار في وحدتي شرطة ودمروا عدة سيارات للشرطة، وفي اليوم التالي اندلعت المظاهرات في الكثير من المدن الأميركية حاملة شعارات "لا أستطيع التنفس" أو "حياة السود مهمة" و "لا عدل.. لا سلام". واعتبرت الأغلبية العظمى من الأميركيين (84٪) أن المظاهرات السلمية للأميركيين السود ضد عنف الشرطة مبررة[4].

---

[2] صموئيل هنتنغتون، من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أميركا، ترجمة أحمد مختار الجمال، المركز القومي للترجمة، 2009. (نُشر الكتاب بالإنكليزية عام 2004)

[3] استطلاع أجري لصالح قناة السي إن إن بين 2 – 5 حزيران 2020. يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة عبر الرابط الآتي:

http://cdn.cnn.com/cnn/2020/images/06/08/rel6a.-.race.and.2020.pdf

[4] استطلاع أجري لصالح قناة السي إن إن بين 2 – 5 حزيران 2020. يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة عبر الرابط الآتي:

http://cdn.cnn.com/cnn/2020/images/06/08/rel6a.-.race.and.2020.pdf

كانت أغلب الاحتجاجات والمظاهرات سلمية، لكن خرج البعض منها عن السيطرة، وقامت أقلية صغيرة بعمليات نهب وسرقة وتكسير للكثير من المحال التجارية وأقسام الشرطة في عدد من المدن. وبحسب الجزيرة نت شهدت الاحتجاجات تنوعًا كبيرًا شمل شبابًا ونساء ورجالًا من مختلف الأعمار ومن مختلف العرقيات والإثنيات[5]. علمًا بأن الولايات المتحدة لم تشهد منذ اغتيال مارتن لوثر كينغ (1968)، انتفاضةً بهذا الحجم[6]. فالتظاهرات لم تحصل في المدن الكبرى فقط بل امتدت إلى العديد من البلدات والقرى في أنحاء البلاد بما فيها تلك التي لا توجد فيها شريحة كبيرة من السكان السود.

المصدر: ABC News

وصف أوباما الاحتجاجات بأنها مثّلت "إحباطًا مشروعًا وصادقًا بوجه عقود طويلة من فشل إصلاح ممارسات السلطة والنظام القضائي للجريمة". فيما قالت بعض وسائل الإعلام أنها تذكير بأن أفعال الشرطة والعنصرية الممنهجة وإرث العبودية لا تؤثر في المدن وعلى السكان السود فحسب، بل ثمّة شيء خاطئ جدًا في المجتمع الأميركي كله، وفي كل مكان، فالناس في مختلف أنحاء الأمة يريدون شيئًا جديدًا[7].

[5] محمد المنشاوي، 15 سؤالًا تشرح لك ماذا حدث في احتجاجات أميركا؟ الجزيرة نت، 10 حزيران 2020.

[6] سلسلة الاحتجاجات لعام 1968 امتدّت لتغطّي أكثر من 100 مدينة أميركية، ولكنها انتهت بمقتل أكثر من 40 شخصًا وجرح 2,500 آخرين، واعتقال ما يزيد على 15 ألف معتقل، فيما قُدِّرت الأضرار التي لحقت بالممتلكات بأكثر من 12 مليون دولار.

[7] Sean Collins, Why these protests are different, VOX.com, June 4, 2020.

حملت المظاهرات عدة مطالب: أولها أن يتم توجيه اتهام أكثر صرامة للقاتل الذي وجهت له تهمة القتل من الدرجة الثالثة، ثم تم تغيير التهمة لقتل من الدرجة الثانية. كما طالب المحتجون أن تشمل الاتهامات رجال الشرطة الثلاثة الذين لم يتدخلوا لوقف عملية القتل، وهو ما حدث لاحقًا. وتطورت المطالب لتشمل تخفيض الميزانيات المخصصة للشرطة على المستويات الفيدرالية والمحلية في الولايات والمقاطعات المختلفة، ثم انتقلت المطالب وسط المظاهرات لتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات المقبلة. ولم تتجاوز الاحتجاجات في معظمها المطالبة بإصلاح النظام القضائي وإصلاح الشرطة ومحاسبة الفاعلين بشكل متشدد. فالطبقة الوسطى السوداء في معظمها مندمجة ضمن النظام ومطالبها محصورة بالإصلاح وترفض اللجوء لأعمال العنف.

في بداية الاحتجاجات دان الرئيس الأميركي دونالد ترامب عملية القتل، ووصفها بالعمل البشع، ثم ألقى باللوم على غياب مهارات القيادة بين ساسة مدينة مينيابوليس الديمقراطيين، وهدد باستدعاء الحرس الوطني في تغريدة، كما هدد لاحقًا بتدخل الجيش لحفظ الأمن والاستقرار. وفي خطابه الوحيد أثناء الأحداث، هاجم ترامب المتظاهرين ووصف نفسه برئيس القانون والنظام، متهمًا المتظاهرين بأنهم "متهورون مجرمون" يسعون لنشر الفوضى في البلاد.

ولاحقًا بعد تسريب معلومات عن لجوء ترامب إلى المخبأ المخصص له في البيت الأبيض تحسبًا لخطر محتمل من المحتجين، أمر ترامب بإخلاء ساحة لافاييت المقابلة كي يترجل إلى كنيسة سانت جونز المقابلة للبيت الأبيض حاملًا الإنجيل في استعراض لقوته الرئاسية ولتعبئة الكتلة المحافظة. وقد أثار أسلوب ترامب في إدارة الأزمة سجالات وانقسامات داخل الإدارة حيث سعى إلى تقمّص أسلوب ريتشارد نيكسون في مواجهة احتجاجات 1968. وقد لاقى تهديد ترامب باستخدام "قانون التمرد" لاستدعاء الجيش لقمع الاحتجاجات ردود فعل شاجبة بما فيها من وزير الدفاع إسبر الذي قال إن استخدام القوات العسكرية العاملة في أداء مهام تنفيذ القانون داخل الولايات المتحدة "مسألة الملاذ الأخير" وأن الحرس الوطني هو الأنسب لهذه الوظيفة[8]. وكان تصريح إسبر يعكس موقف

[8] قال وزير الدفاع مارك إسبر "إن الحرس الوطني هو الأنسب لتقديم الدعم المحلي للسلطات المدنية في هذه المواقف ولدعم تطبيق القانون المحلي. إن خيار استخدام القوات الفعلية في دور إنفاذ القانون يجب ألا يستخدم إلا كملاذ أخير في أكثر الحالات إلحاحًا وخطورة فقط. نحن لسنا في واحدة من تلك المواقف الآن. أنا لا أؤيد الاحتجاج بقانون التمرد".

وزارة الدفاع والجيش برفضهم محاولة ترامب لاستخدام القوات العسكرية للتصعيد والقمع ثم توظيف ذلك في المنافسات الداخلية.

وقد بدأت الاحتجاجات بالانكفاء دون أن تنتهي بعد الادعاء على الشرطيين المتورطين بالحادثة والتعهّد بإصلاح نظام الشرطة والنظام القضائي وتدخّل الرئيس الأميركي السابق أوباما ونخب من السود لضبط الاحتجاجات تحت هذا السقف. وهكذا تحوّلت المسألة العرقية، بعد مسألتي كورونا والتدهور الاقتصادي، إلى قضية مركزية ضمن الصراع الانتخابي المحتدم.

ثانيًا: من تاريخ انتفاضات السود واستخدام القوة العسكرية

إن الاحتجاجات التي اجتاحت المدن الأميركية ابتداء من 25 أيار الفائت متجذّرة عبر عقود من الإحباط والغضب في صفوف الأفارقة الأميركيين في الولايات المتحدة الأميركية. فالممارسات الشرطية العنصرية، والتمييز القانوني وغير القانوني، واستبعاد السود وحرمانهم من الحق بتكوين الثروة، والتنميط والتنمّر الجارح بحقهم له تاريخ طويل ومستمر حتى اليوم[9].

احتجّ الأميركيون من أصل أفريقي على هذه المظالم التي تعود إلى ما بعد الحرب الأهلية في سبعينيات القرن التاسع عشر. وطوال القرن العشرين حصلت انتفاضات كبيرة في شيكاغو (عام 1919)، وفي حي هارلم بمدينة نيويورك (عام 1935)، وفي مدينة ديترويت (عام 1943) ومدينة لوس أنجلوس (أعوام 1943، 1965، و1992). وفي ما اصطُلِح على تسميته أميركيًا بـ "صيف 1967 الحار الطويل" شهدت مدن أميركية منسوبًا عاليًا من غضب الأفارقة الأميركيين الذين تظاهروا واحتجوا وردّوا بشكل عنيف على ممارسات السلطة التي يتحكم فيها البيض. يزعم الخطاب الرسمي الأميركي أنّ "قانون الحقوق المدنية لعام 1964"[10] أنهى الفصل العنصري الذي كان سائدًا في الحياة اليومية

---

[9] للتعرف على تاريخ الأميركيين السود وانتفاضاتهم وشخصياتهم يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني:
The Black Past.

[10] بموجب قانون الحقوق المدنية لعام 1964، تم حظر الفصل على أساس العرق أو الدين أو الأصل القومي في جميع الأماكن العامة، بما في ذلك المحاكم والمتنزهات والمطاعم والمسارح والساحات الرياضية والفنادق. لم يعد من الممكن حرمان السود والأقليات الأخرى من تلقّي خدمة بناءً على لون بشرتهم. وقد حظر البند السابع من القانون التمييز على أساس العرق والقومية والدينية والوطنية، والتمييز بين الجنسين من قبل أرباب العمل والنقابات العمالية، وأنشأ "لجنة تكافؤ فرص العمل" مع سلطة رفع دعاوى قضائية نيابة عن العمال المتضررين. بالإضافة إلى ذلك، حظر القانون استخدام الأموال الفيدرالية لأي برنامج تمييزي، وأذن لمكتب

الأميركية، لكنه عمليًا لم يحقق المساواة بين الملوّنين والبيض. لكن بقي الظلم الممارَس على أسس عنصرية سياسة ممنهجة اعتمدتها السلطات الأميركية، وقد ظهر في ممارسات الأذرع التنفيذية الرسمية ولا سيما الشرطة.

وفي صيف عام 1967 نزل المتظاهرون إلى الشوارع في أكثر من 150 مدينة أميركية، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين المواطنين السود وقوات الشرطة التي كان عناصرها في أغلبهم من البيض[11]. أما مسألة استخدام القوة العسكرية للسيطرة على الاحتجاجات فهي أيضًا ذات تاريخ معقّد. فبعد أن قامت القوات الفيدرالية بإخماد التمرد الكونفيدرالي عام 1865، استمرت هذه القوات باحتلال الولايات الجنوبية لمدة 12 عامًا أخرى. وعندما انتهت الانتخابات الرئاسية عام 1876 بين الجمهوري رذرفورد هايز والديمقراطي صموئيل تيلدن إلى طريق مسدود، مع 20 صوتًا انتخابيًا لم يتم حسمها، سمحت الولايات الجنوبية لهايز بأن يصبح رئيسًا في مقابل سحب القوات الفيدرالية، فيما أصبح يُعرف باسم "تسوية عام 1877"[12]. وبعد أن تراجع هايز عن الصفقة ونشر قوات الحرس الوطني مجددًا لإخماد إضراب السكك الحديدية الكبرى عام 1877، أصدر الكونغرس قانون "بوسيه كوميتاتوس" لعام 1878 لقوننة الاتفاقية.

ينص القانون اليوم على ما يلي:

> *"أي شخص، باستثناء الحالات والظروف المسموح بها صراحة بموجب الدستور أو قانون الكونغرس، يستخدم عمدًا أي جزء من الجيش أو القوات الجوية كقوة تدخّل بناء على الطلب أو بطريقة أخرى لتنفيذ القوانين، يتم تغريمه تحت هذا العنوان أو سجنه لأكثر من عامين أو كليهما"* [13].

التعليم (الآن وزارة التعليم) بالمساعدة على إلغاء الفصل العنصري في المدارس، وأعطى مزيدًا من النفوذ للجنة الحقوق المدنية.

11 Kelly Gonsalves, "The long, hot summer of 1967, Fifty years ago, a wave of violent riots exposed the dark reality of America's race problem", The Week Magazine, accessed on June 3, 2020.

https://theweek.com/captured/712838/long-hot-summer-1967

12 Michael Les Benedict, "Southern Democrats in the Crisis of 1876-1877: A Reconsideration of Reunion and Reaction", Journal of Southern History (1980): 489-524.

13 Congressional Research Service, "The Posse Comitatus Act and Related Matters: The Use of the Military to Execute Civilian Law", November 6, 2018.

الاستثناءات التي أذن بها الكونغرس ستكون حاسمة. عام 1957، وجد الرئيس دوايت أيزنهاور استثناءً في القانون لإعادة القوات الفيدرالية جنوبًا إلى ليتل روك في ولاية أركنساس، لفرض إنهاء الفصل العنصري في المدارس بعد أن رفض حاكم الولاية الامتثال لقرار المحكمة العليا لعام 1954 الذي حكم بأنّ الفصل في المدارس غير دستوري[14]. في تموز عام 1967، أرسل الرئيس ليندون جونسون قوة من 5000 جندي اتحادي إلى ديترويت، من الفرقتين 82 و101 المحمولة جوًا، بعد طلب من حاكم ميشيغان لإخماد خمسة أيام من أعمال الشغب التي أثارتها مداهمة الشرطة لأمريكي من أصل أفريقي دون إذن مسبق. أخبر جونسون مشاهدي التلفزيون الوطني آنذاك أنه كان يتصرف بموجب "الدستور" و"القوانين"، على الرغم من أنه لم يذكر هذه القوانين. آنذاك كان حاكم ولاية ميشيغان جورج رومني قد أعلن عن "حالة تمرد" في الولاية. وقد استشهد جونسون في أمره التنفيذي، بالقانون رقم 10، البند 15، الذي يتحدّث عن "الدعم العسكري لوكالات إنفاذ القانون المدنية".

كانت انتفاضة ديترويت الأعنف في تاريخ الولايات المتحدة منذ عام 1863 الذي شهد أعمال شغب في مدينة نيويورك. في أيام الاحتجاجات الخمسة هذه، قُتل 41 شخصًا، وأُحرِق أكثر من 1300 مبنى.

عام 1992 نشر الرئيس جورج بوش الأب 4000 جندي من الجيش والبحرية في لوس أنجلوس لإخماد أعمال شغب اندلعت بعد تبرئة عناصر الشرطة الذين أوسعوا العامل الأفريقي الأميركي "رودني كينج" ضربًا خلال عملية اعتقالهم إياه[15].

كان استثناء بوش آنذاك هو الاحتجاج بـ "قانون الانتفاضة 1807" الذي ينص اليوم على التالي:

---

https://fas.org/sgp/crs/natsec/R42659.pdf

[14] Dwight D. Eisenhower Presidential Library, "Civil Rights: The Little Rock School Integration Crisis", accessed on June 3, 2020.
https://www.eisenhowerlibrary.gov/research/online-documents/civil-rights-little-rock-school-integration-crisis

[15] Paul Taylor & Carlos Sanchez, "Bush Orders Troops into Los Angeles", The Washington Post, May 2, 1992.
https://www.washingtonpost.com/archive/politics/1992/05/02/bush-orders-troops-into-los-angeles/4c4711a6-f18c-41ed-b796-6a8a50d6120d/

" عندما يرى الرئيس أن العوائق أو التجمعات أو التجمعات غير القانونية أو التمرد ضد سلطة الولايات المتحدة تجعل من غير الممكن إنفاذ قوانين الولايات المتحدة عبر المسار العادي لإجراءات الأجهزة القضائية للولاية، عندها يجوز له اللجوء إلى السلطة الاتحادية كما يحصل في أي دولة، واستخدام القوات المسلحة حسبما يراه ضروريًا لتطبيق تلك القوانين أو لقمع التمرد" [16].

إذًا، لا يتطلب القانون موافقة السلطات المحلية (حاكم الولاية) على قرار الرئيس نشر قوات لإخماد التمرد. وفي عام 2006 طلب الرئيس جورج بوش الابن بنجاح من الكونغرس توسيع "قانون الانتفاضة" للسماح بنشر القوات الفيدرالية في حال وقوع كارثة طبيعية أو هجوم إرهابي، وبالتالي ضَعُفَ القصد من قانون "بوسيه كاميتاتوس".

وقد زاد من تقييد الحريّات وعسكرة التعاطي مع الاحتجاجات والاضطرابات في الولايات "قانون تفويض الدفاع لعام 2012" الذي صادق عليه أول رئيس أسود في تاريخ الولايات المتحدة (باراك أوباما). ووقّع أوباما على القانون المذكور في ليلة رأس السنة الجديدة عام 2011، وفيه يوافق على السماح بالاحتجاز العسكري غير المحدَّد للمدنيين في الولايات المتحدة وفي أي مكان في الخارج.

وفي ظل هذا التضارب في صلاحيات قوانين كان قد أقرّها الكونغرس في القرن التاسع عشر وقوانين أُقِرَّت في القرن العشرين[17]، جرى تهريب صلاحية استعمال القوات العسكرية في الداخل واحتجاز المدنيين عسكريًا لآجال غير محددة من المؤسسة التشريعية (الكونغرس) والسلطة المحلية (حاكم الولاية) إلى المؤسسة التنفيذية الفيدرالية (البيت الأبيض).

---

[16] Cornell Law School, Legal Information Institute, "10 U.S. Code § 252.Use of militia and armed forces to enforce Federal authority", accessed on June 3, 2020.
https://www.law.cornell.edu/uscode/text/10/252

[17] يقول اتحاد الحريات المدنية الأميركية: "هناك جدل عام كبير وشكوك حول ما إذا كان يمكن اعتبار المادتين 1021 و1022 من "قانون الدفاع الوطني" كافيتين لإلغاء قانون بوسيه كوميتاتوس والسماح بالاحتجاز العسكري إلى أجل غير مسمى دون تهمة أو محاكمة داخل الولايات المتحدة". للمزيد أنظر:
ACLU, "TALKING POINTS: 2012 NATIONAL DEFENSE AUTHORIZATION ACT (NDAA)".
https://www.aclu.org/other/talking-points-2012-national-defense-authorization-act-ndaa

ووفقًا لهذا العرض يكون الرئيس ترامب ضامنًا شرعية أي قرار يصدره بتحرك عسكري مباشر لقمع التظاهرات والاحتجاجات في الولايات واحتجاز المعتقلين لآجال غير محدّدة، رغم معارضة حكّام الولايات الديمقراطيين[18].

ثالثًا: عوامل ساهمت في تغذية الاحتجاجات

- في الأسابيع الأخيرة قامت مجموعات من البيض المحافظين بتحريض من ترامب شخصيًا، بأعمال عنف (منها اقتحام مقارّ حكّام الولايات مدججين بالأسلحة) لإجبار حكّام بعض الولايات على إنهاء الإغلاق بسبب كورونا. وقد تعاملت الشرطة مع تلك الاحتجاجات من دون عنف وأحيانًا من دون أي تدخّل. هذا الأمر قدّم صورة متناقضة لتصرّف الشرطة المنحاز ضد السود في مقابل التساهل مع البيض[19].
- تواصل الشكوك العميقة لدى السود حول انحياز الشرطة وعمل الجهاز القضائي. على الرغم من أن الأميركيين الأفارقة يشكّلون حوالي 14٪ من السكان إلا أنهم مثلوا نسبة 23٪ ضمن الألف قتيل على يد الشرطة عام 2019. كما أنه يجري توقيف الأميركيين السود بمعدلات أكثر بكثير من البيض بالرغم من أن التعاطي متشابه بين الشريحتين. وفي العام 2016 كان ثلث المساجين في الولايات المتحدة من السود[20]. وبحسب دراسة أخرى فإن الرجال السود لديهم فرصة 1 على 1000 لأن يقتلوا على يد الشرطة[21].
- إدارة ترامب لأزمة كورونا ونتائجها على الأميركيين السود. تعكس مدينة مينيابوليس -حيث قُتل فلويد- أوضاع السود الأميركيين بصورة مختصرة وواضحة، إذ تبلغ نسبتهم من الإصابات بمرض "كوفيد-19" في المدينة 34٪، بينما لا تتخطى نسبتهم من عدد السكان[22] 19٪. إن الظروف الجائرة والمعاملة

---

[18] في 1 حزيران 2020 أجرى دونالد ترامب مكالمة هاتفية مع حكّام الولايات التي شهدت تظاهرات وأعمال شغب ونهب، طلب ترامب من الحكام استعمال القوة واحتجاز المعتقلين وإرسالهم إلى السجن لأكثر من 10 سنوات للسيطرة على الشارع، وهو ما ربطه مراقبون باطلاع ترامب على الصلاحية القانونية التي يتيحها "قانون تفويض الدفاع لعام 2012" للقوات الفيدرالية باحتجاز المعتقلين لآجال غير محدَّدة.

[19] Brandon Tensley, The protest pictures alone tell the story of America's racial hierarchy, CNN, May 29, 2020.

[20] Alice Cuddy, George Floyd: Five pieces of context to understand the protests, BBC News, June 5, 2020.

[21] Sean Collins, Why these protests are different, VOX.com, June 4, 2020.

[22] محمد المنشاوي، الاحتجاجات في أميركا.. أسباب وتداعيات اقتصادية، موقع الجزيرة، 7 حزيران 2020.

التمييزية المتجذرة داخل النظام ضد السود جعلتهم أكثر انكشافًا وهشاشة أمام وباء كورونا[23]. في ديترويت مثلًا، يفتقر آلاف السكان الفقراء -معظمهم من السود - إلى المياه الجارية. هؤلاء لا يمكنهم حتى غسل أيديهم لمنع العدوى. كما تم إبعاد السكان السود المصابين بالفيروس عن المستشفيات في ميشيغان، ما جعل ديترويت مركز الوباء في الولاية[24]. وفي عالم 2016 كان الأميركيون السود يفتقدون للضمانات الصحية ضعف ما يفتقده البيض.

- السياق الاقتصادي. تزداد نسب السود ممن فقدوا وظائفهم بسبب وباء كورونا، ومنهم جورج فلويد الذي خسر وظيفته كحارس أمن قبل أسابيع بسبب الإغلاقات المترتبة على الوباء. وقد فاقم الوباء من الاختلال الفاضح في المساواة بين الأميركيين ولا سيما السود منهم. لا يعرف كل الأميركيين الفقر بنفس النسب، فبينما يعيش 24٪ من السود تحت خط الفقر، تبلغ هذه النسبة 12٪ فقط على المستوى القومي. ويعيش تحت مستوى خط الفقر 22٪ من الأطفال الأميركيين، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 12٪ بين الأطفال البيض، وترتفع النسبة بين الأطفال السود لتصل إلى 36٪. وتظهر بيانات مكتب الإحصاء العام أن متوسط ثروة العائلة البيضاء يبلغ عشرة أضعاف ثروة العائلة السوداء[25]. في العام 2016، كان 32 ٪ من السود يعيشون تحت خط الفقر بالمقارنة مع 6.5٪ من البيض[26] .

  وبسبب تداعيات الوباء أصبح الملايين من العمّال الأميركيين غير قادرين على دفع إيجار مساكنهم أو مدفوعات الرهن العقاري. وقد بدأ التعليق الاختياري لعمليات الإخلاء في فترة الإغلاق. وحاليًا تستعد المحاكم المحلية لموجة جديدة من عمليات الإخلاء.

- التجييش اليميني المتواصل لترامب وانضمام الليبراليين للاحتجاجات. فحادثة فلويد لم تحصل في فراغ بل سبقتها جملة حوادث عرقية في الأسابيع الأخيرة

---

[23] وقد أشارت الناشطة السوداء إليشيا كومينغ للجزيرة نت إلى "أننا نعاني بلا توقف من الأوضاع الاقتصادية السيئة في أحياء السود في جنوب غرب وجنوب شرق وشمال شرق واشنطن.. قارن ذلك بمناطق البيض الأغنياء في شمال غرب العاصمة.. كلنا أميركيون، كلنا ندفع الضرائب، لكننا لا نحصل على نفس الخدمات سواء التعليمية أو الصحية أو حتى الأمنية من جانب الشرطة ذاتها".

[24] راندي نورد، الانتفاضة الأكبر منذ مارتن لوثر كينغ: روح الشعب متلهّفة للتغيير، صحيفة الأخبار، 6 حزيران 2020.

[25] محمد المنشاوي، الاحتجاجات في أميركا.. أسباب وتداعيات اقتصادية، موقع الجزيرة، 7 حزيران 2020.

[26] Alice Cuddy, George Floyd: Five pieces of context to understand the protests, BBC News, June 5, 2020.

أثارت سجالات حول العنصرية (مثل حادثة كريستيان كوبر وحادثة مقتل أحمد اربيري). فالاحتجاجات جرت في سياق احتدام الانقسام الأيديولوجي المتصاعد منذ انتخاب ترامب، بين الكتلة اليمينية البيضاء المحافظة والكتلة الليبرالية المتعددة الثقافات والنقمة المتصاعدة على المؤسسة الأميركية والنخبة الحاكمة. وقد أشار ستيفين والت إلى أن بعض المشاكل في أميركا تتخطى الخطوط العرقية وتجسّد الغضب حيال النخبة السياسية والاقتصادية، مضيفًا بأن هذه النخبة عملت لمصلحتها أكثر مما عملت على معالجة الحاجات الاجتماعية. ورأى أن الغضب موجه كذلك نحو "وول ستريت ونحو شخصيات داعمة للحروب مثل جون بولتون وإليوت أبرامز[27].

رابعًا: استجابة ترامب

- استنساخ أسلوب الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون في التعامل مع احتجاجات 1968 عبر تقديم نفسه حاميًا "للقانون والنظام" مستغلًا مخاوف البيض ومحاولًا وصم الديموقراطيين بالضعف أمام الجريمة، ومتعهدًا بصرف مزيد من التمويل لأجهزة إنفاذ القانون مقابل جهد الجناح اليساري من الديموقراطيين لتقليص تمويل الشرطة. كما استخدم ترامب مصطلح "الأكثرية الصامتة" مدعيًا تمثيلهم وهم الأكثرية البيضاء. وقد صرّح ترامب مؤخرًا قائلًا: "لقد تعلّمت الكثير من ريتشارد نيسكون"[28].
- تطبيق الاستراتيجية الجنوبية: وسط هذا الإصرار من قبل ترامب على الانحياز في خطابه لقاعدته الانتخابية التي صوّتت له في انتخابات الرئاسة عام 2016، وبالتالي إدارة ظهره للسود واللاتينيين وكل الذين يتظاهرون في الشارع، يمكن الاستنتاج بأنّه يعوّل على أصوات البيض في الولايات الجنوبية، الذين كانت لهم مشكلة تاريخيًا مع إعطاء السود والملوّنين حقوقًا مدنية[29]. حصل هذا مع مرشح الحزب

---

[27] Stephen Walt, The World's Weakest Strongman, Foreign Policy, June 6, 2020.

[28] David Smith, Trump Reaches for Nixon's Playbook …, The Guardian, June 7, 2020.

[29] في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات اضطُر الرئيسان أيزنهاور وكينيدي إلى إرسال قوات الحرس الوطني إلى أكثر من ولاية جنوبية لإجبار السلطات المحلية فيها والمؤسسات التعليمية تحديدًا على تنفيذ قرارات المحاكم الفيدرالية حول السماح للسود بالتسجيل في الجامعات والمدارس، وذلك بسبب تعنّت أغلب الجنوبيين ورفضهم تنفيذ قرارات الجسم القضائي الفيدرالي بما يتعلّق بحقوق السود.

الجمهوري لانتخابات الرئاسة ريتشارد نيكسون الذي كان قد أطلق حملته الانتخابية عام 1967[30].

- التركيز على أعمال النهب وتحويلها إلى محور الأزمة وهي ممارسة معتادة لقمع تحركات السود في الولايات المتحدة تقوم على تقديم خطاب متشدد تجاه الجريمة[31]. وبحسب الدراسات فإنه عندما تكون احتجاجات السود عنفية ترتفع حظوظ المرشح الجمهوري بالفوز في الانتخابات، وهذا ما يبرّر أيضًا مسارعة الديموقراطيين، ومنهم أوباما، لنزع الشرعية عن أعمال العنف والدعوة إلى الاحتجاج السلمي.
- تحميل حكّام الولايات الديموقراطيين مسؤولية الاضطرابات كدليل على فشلهم وذلك لدفع الديموقراطيين لاحتواء الاحتجاجات ولتعبئة الناخبين البيض ضد بايدن. وقد واصل ترامب لعبته المعتادة بتقديم نفسه بصورة القائد القوي والحازم في مقابل قادة الديموقراطيين الذي يصفهم دائمًا بالضعف والتردد (يواظب مؤخرًا على تسمية بايدن ب "جو النائم").
- الانحياز إلى جانب قوى إنفاذ القانون، العدو التقليدي للسود، والثناء عليها وإضفاء الشرعية على ممارستها العنفية وفي ذلك مسعى لاسترضاء البيض. وأحتفى ترامب بالتكتيكات العدائية للشرطة مهددًا المتظاهرين بعدم الاقتراب من البيت الأبيض وإلا سيلاقون "كلابًا شرسة" و "أسلحة مشؤومة". وبدلًا من أن يحاول تفهّم المتظاهرين أو الحوار معهم اتهمهم بالانتماء إلى اليسار المتطرف وأنهم لصوص ونهابون[32]. ثم حاول الزج بالحرس الوطني ثم القوات المسلحة ولكنه ووجه بمعارضة من البنتاغون ما دفعه للتراجع، وهو ما تم تشبيهه "بالانقلاب الناعم".

---

[30] عقب انتفاضة السود وتظاهراتهم التي تلت اغتيال مارتن لوثر كينغ جونيور في ربيع عام 1968، وأحداث "الصيف الحار الطويل" قبلها بسنة عام 1967، كان البيض – ولا سيما الجنوبيون – يشعرون بالتهديد جراء انتفاضات السود المتتالية ونجاحهم بانتزاع بعض الحقوق المدنية – إبّان حكم الإدارة الديمقراطية - عبر إقرار الكونغرس ثلاثة قوانين هي: "قانون الحقوق المدنية لعام 1964" و "قانون حقوق التصويت لعام 1965" و "قانون الإسكان والتنمية الحضرية لعام 1968". أطلق نيكسون ما سمّاه "الاستراتيجية الجنوبية" التي قامت على اكتساب أصوات البيض في الولايات الجنوبية، الذين كانوا حانقين على الحزب الديمقراطي بسبب ما اعتبروه تفريطه بالثوابت من خلال تمرير الرئيس الديمقراطي ليندون جونسون والكونغرس ذي الأغلبية الديمقراطية تشريعات أعطت السود والملوّنين حقوقًا مدنية لم يكون البيض موافقين عليها. كانت لأداء الديمقراطيين المتسامح مع السود أثمان دفعوها في نتائج انتخابات الرئاسة عام 1968 عندما فاز نيكسون وخسر المرشح الديمقراطي هوبيرت هامفري، وأكثر من ذلك، انقلب هوى البيض الجنوبيين من تأييد الحزب الديمقراطي إلى الحزب الجمهوري (المحافظ) حتى اليوم.

[31] Brandon Tensley, The protest pictures alone tell the story of America's racial hierarchy, CNN, May 29, 2020.

[32] Sean Collins, why these protests are different, VOX.com, June 4, 2020.

- التجييش الديني[33]: لا تخلو لهجة ترامب من التهديد الذي أضاف إليه مسحة استعراضية حاكى فيها غرائز ومشاعر البيض الإنجيليين المتعصّبين عندما مشى من البيت الأبيض إلى كنيسة القديس جون ثم حمل الإنجيل بيده ورفعه عاليًا محاطًا بمسؤولين من إدارته صادف أنّهم جميعًا من البيض[34]. وقد أثارت خطوة ترامب هذه نقاشًا واسعًا في الولايات المتحدة غلب عليه الانتقاد والرفض[35]، حتى أن رئيس الأركان المشتركة مارك ميلي اعتذر عن التواجد إلى جانب ترامب قرب الكنيسة مشيرًا أن ذلك أوحى بتورط الجيش في السياسة الداخلية.

خامسًا: التداعيات

- بروز نوع جديد من الفاشية يدفع نحوه ترامب الذي يسعى للتلاعب بالمخيال السياسي الأميركي من خلال تصريحه حول السود والكلاب بما يحيل إلى حقبة العبودية. منذ وصوله إلى البيت الأبيض يثير خطاب ترامب ومواقفه الكراهية بين الأميركيين في محاولة لتعبئة القاعدة الانتخابية البيضاء المحافظة واليمين البديل بوجه المهاجرين والليبراليين. ولذلك لم يوافق إلا 31٪ من الأميركيين على أسلوب ترامب في إدارة العلاقات العرقية بحسب استطلاع الـ سي إن إن[36].

---

[33] تحدث ترامب مؤخرًا إلى الصحفيين بالفيديو بعد اجتماع بالفيديو مع آلاف الأساقفة المحافظين في نقاش نظمته جماعة الضغط اليمينية الدينية المؤثرة .Family Research Group واشتكى ترامب للصحفيين يومها أن "الكنائس لا تتلقى معاملة محترمة من جانب حكام الولايات الديمقراطيين." وجاءت شكوى ترامب من عدم الاحترام بسبب القيود التي يطبقها حكام الولايات من كلا الحزبين على التجمعات في دور العبادة وغيرها من التجمعات التي تزيد على 10 أشخاص أثناء الجائحة. وقال ترامب: "أريد فتح الكنائس، وسنتخذ موقفًا بالغ القوة حيال هذا الأمر قريبًا جدًا"، وزعم أن لديه السلطة التي تسمح له "بإلغاء قرارات" حكام الولايات.

[34] Alayna Treene & Alexi McCammond, "Trump walks to historic St. John's Church Outside White House as protests rage", Axios, June 1, 2020.
https://www.axios.com/trump-st-johns-white-house-protests-953044b8-fab9-425c-94bf-ebcd81f929c7.html

[35] أدانت ماريان باد، راعية الكنيسة الأسقفية في واشنطن، استخدام "الإنجيل والكنيسة التي تحت رعايتي لتمرير رسالة تتعارض مع تعاليم المسيح ومع كل ما تدافع عنه كنيستنا"، فإن ترامب لم يكن يستهدف بهذه اللقطة رعايا كنيسة ماريان باد؛ وإنما كانت اللحظة مصمّمة لأشخاص من شاكلة حليف ترامب روبرت جفريس وهو قس رأى في موقف ترامب أمام كنيسة سانت جون "إبداءً لعزمه حماية الكنائس ممن قد يحاولون تدميرها." أنظر:
سارة بوسنر، يلعب دور المخلّص حامي الكنيسة، عربي بوست، 9 حزيران 2020.

[36] يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة عبر الرابط الآتي:
http://cdn.cnn.com/cnn/2020/images/06/08/rel6a.-.race.and.2020.pdf

- تعميق صراع الهويات داخل الولايات المتحدة وتظهير وجود "حرب باردة داخلية" أو وجود قوميتين داخل البلاد وحالة متقدمة من الاستقطاب الجغرافي والطبقي والعرقي والإيديولوجي. كان وصول ترامب نفسه من عوارض هذا الصراع، ثم أصبح هو يغذيه ويدفعه نحو مزيد من الانفلات.
- توسّع الانقسامات في رأس هرم السلطة وليس بين ترامب وخصومه فقط بل حتى في الأوساط الموالية له مثل وزير الدفاع الأسبق ماتيس. كما أدت الأحداث إلى تنشيط منظمة "ناخبون جمهوريون ضد ترامب" التي ترفض بقاء ترامب في موقع الرئاسة لتسبّبه بتعميق الانقسام في البلاد وإساءة سمعة الحزب الجمهوري وصورة الولايات المتحدة.

في هذا السياق حذّر ستيفين والت الرئيس ترامب من أسلوب استعراض القوة ضد المتظاهرين في أميركا، قائلًا إن هذا الأسلوب قد يجعل من المظاهرات السلمية مظاهرات عنيفة ويدفع بالمزيد من الناس إلى الشارع ويؤدي في النهاية إلى انقلاب الجهاز الأمني على الزعيم أو إلى حل هذا الجهاز. ورأى الكاتب أن التهديد الأكبر للنظام الدستوري لا يأتي من المتظاهرين وإنما من البيت الأبيض، وأن القادة العسكريين الأميركيين سواء الحاليين أو السابقين منهم "يصدون" ترامب لهذا السبب ويدركون أن لا حاجة إلى القوة المفرطة التي "يبدو ترامب راغبًا بها".

- تحوّل المزاج الجمهوري نحو التشاؤم: أدّت تداعيات الوباء ثم الاحتجاجات إلى أن يعتبر 46٪ من الجمهوريين أن المسار الذي تسلكه الولايات المتحدة صحيح في تراجع واضح جدًا عن شهر آذار الماضي حيث كانت النسبة 70٪. اللافت أن 37٪ من الجمهوريين الذي يعتقدون أن البلاد تسير بمسار خاطئ يوجد من ضمنهم 17٪ قالوا إنهم سيصوتون لبايدن في حال جرت الانتخابات اليوم. فيما يعوّل الحزب الجمهوري على أن تعافي الاقتصاد الأميركي في الخريف المقبل سيعيد تحسين شعبية ترامب.
- عودة السجال ضمن مجتمع السود حول الطريقة الأفضل للاحتجاج من ناحية استخدام العنف من عدمه. مؤيدو العنف يجادلون أنه من دون عنف لن يلتفت أحد للاحتجاجات ولن تؤدي إلى أية نتيجة، وأنه عنف موجّه وضمن استراتيجية. ويضيف هؤلاء أن السود لا يمتلكون القوة السياسية ولا المالية الكافية للتعبير عن أنفسهم ولذا لا مفر من استخدام تكتيكات عنفية. ويرفض هؤلاء القول بأن حركة الحقوق المدنية كانت غير عنفية بل هي نجحت لكونها اشتملت على عنف. في المقابل يرى الاتجاه المعاكس أن حركة مارتن لوثر كينغ كانت بعيدة عن العنف ونجحت في جذب شرائح من البيض إلى تأييدها وإثبات بطلان الكثير من السرديات حول السود. وقد

انضم الرئيس الأميركي السابق أوباما إلى هذا التيار مدينًا العنف الذي ساد في الاحتجاجات[37]. في هذا السياق دعا والت إلى أن يكون الرد المناسب على أسلوب ترامب هو حرمانه من "المذبحة "التي يريدها، ورأى أن المقاومة المدنية السلمية هي اكثر فاعلية بكثير من "التمرد العنيف"، مضيفًا بأن العنف يسهل على الدولة تبرير القمع[38].

- انطلاق مجموعة تدابير وإجراءات لإصلاح نظام الشرطة والقضاء[39]. لقد تعهّدت غالبية أعضاء مجلس مدينة مينيابوليس بتفكيك جهاز الشرطة وإيجاد طريقة جديدة لحفظ الأمن العام. في حين يبحث عدد من المدن والولايات الأميركية خفض ميزانيات أجهزة الشرطة أو حرمانها من التمويل بالكامل. وأعادت الأحداث الأخيرة طرح مسألة عسكرة الشرطة في الولايات المتحدة[40] في سنة 1997 قام بيل كلينتون بتمرير قانون سمح بتجهيز الشرطة الأميركية، بما فيها تلك المتواجدة في البلدات الصغيرة، بأسلحة حربية فائضة كانت في مخازن الجيش. وقد أعاد ترامب رفض الحظر عن تسليح الشرطة خاصة بعد توفر فائض في مستودعات شركات السلاح بعد تراجع الحاجة لأسلحة مكافحة التمرد في العراق وأفغانستان فأصبحت تُستخدم لإنفاذ القانون داخل أميركا. "نحن اليوم في مواجهة شرطة هي أشبه ما تكون بالجيش نتيجة لمستوى تسليحها وتجهيزها، وكذلك للتدريبات العسكرية التي تخضع لها ما يعزّز ميلها إلى العنف المفرط. عندما تلتقي عناصرها المشحونة أيديولوجيًا، والتي تستسهل اللجوء إلى الأسلحة الحربية، بأشخاص غير بيض، تعتبر أنها في مقابل أعداء لا مواطنين، وأن المطلوب هو التخلّص منهم. هذا هو المنطق الذي يحكم أفعال أجهزة الشرطة الأميركية المختلفة"، برأي أجاري[41]. لكن المشكلة لا تقف عند كراهية السود، وهي بين مرتكزات المخيال الحربي العنيف للشرطة الأميركية،

---

[37] John Blake, The George Floyd protests are sparking a surprising debate in black America, CNN, June 4, 2020.

[38] Stephen Walt, The World's Weakest Strongman, Foreign Policy, June 6, 2020.

[39] بحسب استطلاع السي إن إن فإن 88٪ من السود و63٪ من البيض يرون أن النظام القضائي يفضّل البيض على السود، أي بمعدل 67٪ فيما كان هذا المعدّل 52٪ عام 2016، و50٪ عام 2015 و48٪ عام 1992. وتعكس هذه الأرقام إدراكًا متزايدًا للتمييز المنهجي داخل النظام القضائي الأميركي.

[40] Alice Cuddy, George Floyd: Five pieces of context to understand the protests, BBC News, June 5, 2020.

[41] لينا كنوش نورمان أجاري: الشرطة الأميركية جيش احتلال كاره للسود، صحيفة الأخبار، 2020. أنظر أيضًا: راندي نورد، الانتفاضة الأكبر منذ مارتن لوثر كينغ: روح الشعب متلهّفة للتغيير، صحيفة الأخبار، 6 حزيران 2020.

بل هي تتعداها إلى الإمكانات والتجهيزات المقدمة لها. ويشار أنه غالبًا ما تتدرّب قوات الشرطة الأميركية في الكيان الصهيوني، حيث تتعلّم التكتيكات العنيفة من الجيش الإسرائيلي[42].

- بروز توجه لمقاربة أمنية لاحتواء مجتمعات السود والسيطرة عليها في استنساخ لما حصل مع مجتمعات المسلمين في الولايات المتحدة بعد هجمات 11 أيلول. تتضمن هذه المقاربة الأمنية نشر عدد كبير من النشطاء الأمنيين في مناطق السود، من أبناء المجتمعات نفسها، وتخفيف عمل الشرطة وهو ما يسمح باستجابة مسبقة وضبط لتلك المجتمعات مع ما ينطوي على ذلك من مخاطر لها علاقة بالحريات والحقوق.
- تحولّت المسألة العرقية إلى مرتكز إضافي في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة. فبحسب استطلاع السي إن إن وعند السؤال إلى أي مدى ستكون المسائل الآتية مهمة لك أثناء التصويت في الانتخابات الرئاسية المقبلة؟ برزت المسألة العرقية بشكل لافت كما يبدو في الجدول الآتي:

الناخبون المسجلون	مهم بشكل حاد	مهم جدًا	مهم نوعًا ما	ليس مهمًا	لا رأي
الاقتصاد	٪40	٪37	٪16	٪6	٪1
الرعاية الصحية	٪39	٪30	٪19	٪12	*
جائحة كورونا	٪31	٪23	٪22	٪24	٪1
العلاقات العرقية	٪42	٪26	٪17	٪13	٪1

- أضرار انتخابية لحقت بترامب وإن كان قد نجح في تعبئة الكتلة البيضاء المحافظة: أبرز هذه الأضرار: (1) أتاحت الأحداث لباراك أوباما الدخول في التنافس الانتخابي إلى جانب بايدن مع ما يمثّل من رافعة هائلة للديموقراطيين، خاصة أنه عرفًا لا يتدخل رئيس سابق في الانتخابات بهذا الشكل. (2) استفزاز وتعبئة الكتلة السوداء (8٪ منهم صوتوا لترامب في انتخابات 2016) والمستقلين ويسار الديموقراطيين للتصويت ضد ترامب كشكل من التصويت الاعتراضي[43]. (3) تعزيز تراجع ترامب

[42] راندي نورد، الانتفاضة الأكبر منذ مارتن لوثر كينغ: روح الشعب متلهّفة للتغيير، صحيفة الأخبار، 6 حزيران 2020.

[43] بحسب الاستطلاعات يحصل بايدين هذه الفترة على نسبة تأييد تتجاوز ما كانت تمنحه الاستطلاعات لهيلاري كلينتون في نفس الفترة قبل انتخابات 2016. ولذلك يُطرح احتمال أن يستخدم ترامب أموال المساعدات المخصصة لمواجهة جائحة كورونا لإعادة الاتصال بغير البيض وجذب شريحة منهم إلى صفه.

ضمن شرائح البيض من كبار السن (فوق 65 سنة) والمتعلمين[44]. (4) اهتزاز وضع ترامب في ولايات حساسة مثل فلوريدا وكارولينا الشمالية وميشيغان وبنسلفانيا (نسبة السود فيها تباعًا: 18٪، 24٪، 15٪، 13٪) حيث لا يمكن لأي مرشح جمهوري الفوز في الانتخابات الرئاسية دون الفوز بولايتين على الأقل منهما، وقد تقدّم ترامب فيها كلها في انتخابات 2016. وتشير آخر استطلاعات الرأي إلى تقدم الديمقراطي جو بايدن في فلوريدا بنسبة 48٪ مقابل 44٪ لترامب، وفي كارولينا الشمالية تتساوى حظوظ ترامب وبايدن، ويحقق كلاهما نسبة 45٪ من الأصوات، وفي ولاية ميشيغان يتفوق بايدن بـ50٪ مقابل 42٪ لصالح ترامب، وفي ولاية بنسلفانيا يتقدم بايدن محققا 48٪ مقابل 47٪ لترامب[45].

- على المستوى الخارجي، أسهمت الاحتجاجات في دفع صورة أميركا حول العالم نحو مزيد من الأضرار الجسيمة وهو مسار متدحرج منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض. شهدت العديد من الدول الأوروبية مظاهرات حاشدة للتنديد بسياسات إدارة ترامب العنصرية وهو ما حرّك المخاوف الأوروبية من انتقال عدوى النقمة ضد العنصرية إلى أوروبا نفسها. كما وجد خصوم ترامب في الخارج، ولا سيما الأوروبيين ممن عانوا من سياسات ترامب، فرصة للتصويب عليه حيث برزت أصوات أوروبية، وربما للمرة الأولى، تتحدث عن خطورة الانقسام الداخلي في الولايات المتحدة بسبب سياسات ترامب وأثر ذلك على وحدة المعسكر الغربي في مواجهة تحدٍ كبير مثل صعود الصين.

[44] ينبغي الإشارة إلى وجود ظاهرة هجرة داخلية في السنوات الأخيرة من المدن الساحلية ذات كلفة الحياة المرتفعة، مثل نيويورك، إلى مناطق في الجنوب وهو ما قد يكون له تأثير على نتائج الانتخابات لصالح الديموقراطيين في ولايات كانت تصوّت للجمهوريين مثل تكساس.

[45] محمد المنشاوي، هل يحدد سود أميركا نتيجة انتخاباتها الرئاسية المقبلة؟ الجزيرة نت، 9 حزيران 2020.

خلاصة:

أدّت الاحتجاجات إلى وضع المسألة العرقية في رأس جدول أعمال الصراع الانتخابي في الولايات المتحدة كمتغير إضافي سيسهم في تحديد نتائجها. ستستمر تداعيات الاحتجاجات بالتفاعل حتى موعد الانتخابات النيابية وقد يكون لها أثر في ردود الأفعال على نتائجها. كما أن هذه الاحتجاجات، التي لن تقوّض نظام الولايات المتحدة في المدى المنظور، لغياب بديل داخلي وفاعل خارجي يستثمر في الأزمة، شكّلت علامة فارقة في مسار متدحرج من التفكك الداخلي والتمزق في النسيج الاجتماعي واحتدام الاستقطاب الهوياتي والإيديولوجي والسياسي.

إن تدهور وضع ترامب الانتخابي، بحسب والت، سيدفعه إلى زرع الانقسامات قدر المستطاع، حتى وإن أدى ذلك إلى إلحاق ضرر دائم بالولايات المتحدة. فمصلحة ترامب أن تزداد وتيرة العنف، وذلك من اجل إبعاد الأنظار عن إخفاقاته وإقناع الشعب الأميركي بأن هناك تهديدًا خطيرًا للنظام العام يبرّر استخدام كافة الوسائل. لهذا توقع والت أن تزداد حدة الغضب بشكل كبير خلال الفترة المتبقية حتى الانتخابات الرئاسية الأميركية في شهر تشرين الثاني القادم، وأن لا ينحصر الأمر بموضوع العنصرية. وحذّر والت من أن ترامب قد يصدر التعليمات لوزير عدله بإيجاد حجج قانونية تبرر تأجيل الانتخابات، أو قد يحاول استخدام قوات الأمن من أجل قمع عملية التصويت[46].

كان وصول ترامب للبيت الأبيض عارضًا صارخًا للتفكك الداخلي في الجمهورية والإخفاق الخارجي للإمبراطورية، واليوم يتحوّل ترامب نفسه إلى وسيلة تسريع لهذا التفكك والإخفاق. إن الولايات المتحدة تسير في مسار متواصل من التراجع، فلا الدولة قادرة على احتمال إخفاقات الإمبراطورية ولا الأخيرة قادرة على استعادة المبادرة في ظل الانقسامات الداخلية غير المسبوقة.

إن فوز ترامب في الانتخابات المقبلة يعني استمرار هذا المسار بزخم مرتفع، وفي حال خسارته يكون الديموقراطيون أمام اختبار إعادة إنتاج تسوية داخلية تحتوي الشريحة البيضاء الناقمة وإعادة ترتيب السياسة الخارجية بهدف تنشيط النظام الدولي ومؤسساته من ناحية وإعادة توجيه زخمها نحو التحدي الصيني من ناحية أخرى. بهذا المعنى ستكون الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة مفصلًا في مسار تخبّط الإمبراطورية الأميركية.

---

[46] Stephen Walt, The World's Weakest Strongman, Foreign Policy, June 6, 2020.

أحدث الأعداد السابقة

العدد	العنوان	المؤلف	التاريخ
42	حركة النهضة، تونس	آمنة رزق	كانون الثاني 2019
41	حروب ترامب التجارية وانعكاساتها الإقليمية والدولية	كامل وزنة	تشرين الأول 2018
40	داعش بعد العراق وسوريا، المآلات والخيارات	محمد محمود مرتضى	شباط 2018
39	واشنطن القرن الحادي والعشرين على خطى أواخر عهد روما القديمة؟ ترامب ليس صاعقة في سماء صافية	سعد محيو	شباط 2018
38	السياسة الخارجية للجماعة الإسلامية في باكستان...البنى والمرتكزات	هادي حسين	آب 2017
37	العلاقات الباكستانية - الصينية، استجابة للتحديات والفرص المشتركة	هادي حسين	حزيران 2017
36	مجتمع المقاومة في العهد التكنوتروني آليات التحصين ومباني التأسيس العولمي	عبد العالي عبدوني	كانون الأول 2016
35	أثر العولمة الاقتصادية على القيم، دراسة في تحولات مجتمع الاستهلاك واتجاهاته	عبد الحليم فضل الله	تشرين الأول 2016
34	العراق، العقدة الاستراتيجية المستعصية متاهات الداخل وحروب الخارج	ياسر عبد الحسين	تشرين الأول 2016
33	المملكة السعودية أجنحة الحكم وسلطة القرار، المخاطر والتحديات	علي مراد	تموز 2016
32	أكراد سوريا: البنية الاجتماعية والخيارات السياسية بعد 2011	نادين محفوظ – سحر سلامة	حزيران 2016
31	المؤشرات الإحصائية المجمّعة للبنان 2014-2010	المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق	آب 2015
30	العقود النفطية اللبنانية "فخ تزايد المديونية"	علي زعيتر	حزيران 2014
29	أميركا اليوم	العميد الياس فرحات	آب 2013
28	الاستراتيجية الأميركية الذكية لمواجهة حزب الله	حسام مطر	آذار 2013

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثّرة.

هاتف 01/836610
فاكس 01/836611
خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

الرمز البريدي
Baabda 10172010
P.O.Box: 27/47
Beirut – Lebanon